

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على المذكوريين المتداولين

الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب

بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزه من خلال منحة

(رئيس الجمهورية)

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :**(مادة وحيدة)**

ووفق على المذكوريين المتداولين الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب

بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزه من خلال منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة

وواحد وثلاثين مليون ين ياباني ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ١١ أغسطس سنة ٢٠٠٣ م) .

حسني مبارك

القاهرة في ٣ يونيو ٢٠٠٣

صاحب السعادة

السيد / كازويوشى أورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإهاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :
«أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ أغسطس ٢٠٠٢ ، بين حكومة اليابان
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتنفيذ مشروع تحسين
نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة (وال المشار إليها فيما بعد بـ «المشروع») .
كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرًا بين ممثلى الحكومتين
بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون
بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة الإضافية فى تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،
تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ،
منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليون ين (٤٠٠,٣١٠,٠٠٠,٣١٠ ين) ،
(وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ،
خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ،
إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٤ :
تسعمائة وأثنان وثمانون مليون ين (٩٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٤ و ٣١ مارس ٢٠٠٥ :
بليونان وستمائة وتسعة ملايين ين (٩٦٠,٩٠٠,٠٠٠ ين) .

(٣) المرحلة :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :

سبعمائة وأربعون مليون ين (٧٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء الخط الرئيسي لنقل المياه ، خزانات المياه ، قناة مائية ، مبني محطة طلمبات توزيع المياه ونظام الضغط للمشروع المشار إليها مجتمعة فيما بعد بـ «الخدمات») .

(ب) معدات ومواد لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشراؤها : و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالین الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتنفطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك»).

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدانية ودينونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة لـ :

- (أ) توفير الأراضي الازمة لإنشاء المرافق وآخلاه الواقع ؛
- (ب) إعداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للممتلكات المشترأة في نطاق المنحة ؛

(د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ؛

(ه) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم ومقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتصوره المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية :

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة والمنتجات المشترأة في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(ز) تحمل كافة المصارييف اللازمية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشترأة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إقامة الإجراءات القانونية اللازمية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حُررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الموجبة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى» .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران بثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إقامة الإجراءات القانونية اللازمية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حُررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الموجبة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظمى تقديرى .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فاطمة أبو النجا

القاهرة في ٣ يونيو ٢٠٠٣

صاحب السعادة

السيدة / فايزه أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

«أشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ أغسطس ٢٠٠٢ ، بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة (وال المشار إليها فيما بعد بـ «المشروع») . كما أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة الإضافية في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليون ين (١٣٣١,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٤ :

تسعمائة واثنان وثمانون مليون ين (٩٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٤ و ٣١ مارس ٢٠٠٥ :

بليونان وستمائة وتسعة ملايين ين (٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٣) المرحلة :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :

سبعمائة وأربعين مليون ين (٣٠٠,٠٠,٠٧٤ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء الخط الرئيسي لنقل المياه ، خزانات المياه ، قناة مائية ، مبني محطة ضخ توزيع المياه ونظام الضخ للمشروع المشار إليها مجتمعة فيما بعد بـ «الخدمات») .

(ب) معدات ومواد لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشراؤها : و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقسم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتفعيل المستحقات المرتبطة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (و المشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدانية و مدینیة الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الالزمة لـ :

(أ) توفير الأراضي الالزمة لإنشاء المرافق و إخلاء الواقع .

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء ، والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشترأة في نطاق المنحة .

(د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ه) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم ويقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية ؟

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المراافق المنشآة والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(ز) تحمل كافة المصاريف الالزمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالردم زيارة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بشأن اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية الالزمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي » .

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

كا زويوشى او دابى

قرار وزير الخارجية

رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ بشأن الموافقة على المذكرين المتبادلين ، الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة من خلال منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثين مليون ين ياباني :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ :

قرر :

(صادرة وحيدة)

تُنشر في الجريدة الرسمية المذكرين المتبادلين ، الموقعين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة من خلال منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثين مليون ين ياباني .

ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٠٣/٨/١٩

صدر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد